

## نتائج الانتخابات تغري إسلامي تونس للسيطرة على جامع الزيتونة

تونس - تجددت محاولات الإسلاميين في تونس للاستحواذ على جامع الزيتونة أحد أعرق المنارات الدينية في البلاد وفي شمال أفريقيا وذلك بعد أسبوع فقط من إعلان نتائج الانتخابات التشريعية التي منحت حركة النهضة الإسلامية وكذلك تيار ائتلاف الكرامة السلفي أغلبية برلمانية.

ورفض حسين العبيدي الذي شغل سابقا خطة إمام بجامع الزيتونة، الخروج من الجامع، محاولا استغلال الظرفية التي منحت للإسلاميين أغلبية برلمانية وموظفا تنفيذ إبن على عريضة لمعاينة وجد منقولات بمقر الجامع يوم الخميس.

وأكدت وزارة الشؤون الدينية في هذا الصدد الجمعة، أنها اتخذت كافة التدابير القانونية تجاه حسين العبيدي ومن معه، وأخراجه من الفضاء التابع لجامع الزيتونة المعمور في ساعة متأخرة ليلة الخميس.

وأبرزت الوزارة في بيان أن إخلاء المقر كان بالتعاون مع مختلف الهيكل المعنية في الدولة، مبيّنة أن المعنى بالإمر دخل الجامع صحبة خبراء معينين، ورفض بعدها مغادرته.

وذكرت بأن المنقولات موجودة في فضاء كان قد استولى عليه العبيدي سابقا وتم إخلاؤه بتاريخ 24 مارس 2015 بالقوة العامة.

وجددت الوزارة تأكيدها على أن بيوت الله جزء من الملك العام للدولة وهي السلطة الوحيدة المخولة قانونا للنظر في جميع المسائل المتعلقة بها دون استثناء والترخيص في أي نشاط داخل المساجد والفضاءات التابعة لها.

وقال مدير ديوان وزارة الشؤون الدينية حكيم العميري، إن العبيدي تحصل على إذن قضائي لجرد المنقولات في الفضاء المعني الذي يعتبره العبيدي فضاء تابعاً لمشيخة الزيتونة، إلا أنه رفض بعد ذلك مغادرة المقر، مؤكداً أن العبيدي ينضبط بنفسه رئيس المشيخة رغم أنها هيكل لا وجود له قانونياً.

ينسار إلى أن وزارة الشؤون الدينية أقالته حسين العبيدي من إمامة جامع الزيتونة في أغسطس 2012، بعد تلقيها تشكيكات من مواطنين ومسؤولين حكوميين وشخصيات مستقلة تطالب بوضع حد لتصرفاته التي تثير الفتنة.

وأكدت الوزارة في عام 2012 أن العبيدي دعا إلى "قتل الفنانين التكليبيين وخاصة في ما يعرف بحدائق قصر العبدلية بالمرسى" التي تم على إثرها تغيير بعض الفنانين، علاوة على "تكرار اعتداءاته على المواطنين".

وأشار نفس الإمام في عام 2014، وتحديداً قبيل الحملة الرئاسية التي جمعت آنذاك في الدور الثاني الرئيس السابق المنصف المرزوقي، والرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، جدلاً كبيراً في الأوساط السياسية والإعلامية التونسية، بعدما أساء لقائد السبسي في إحدى خطب الجمعة التي كان يلقاها من منبر جامع الزيتونة.

وجامع الزيتونة أو ما يسمى في تونس بالجامع الأعظم هو المسجد الجامع الرئيسي بمدينة تونس العتيقة في عاصمة البلاد، ويعد هذا المعلم الحضاري أحد أكبر وأقدم المراجع الدينية للسنة على المذهب المالكي ويعتبر ثاني أقدم مسجد في تونس بعد جامع عقبة ابن نافع بمدينة القيروان وسط شرق البلاد.

## القوات الجوية الليبية تدمر أكبر مخزن للأسلحة التركية في مصراتة

الجيش يضيق الخناق على الميليشيات الداعمة لحكومة الوفاق



الجيش الليبي يضرب بقوة في مصراتة

وتعظيم التوزيع العادل للسلطة والثروة، ومنع هيمنة بعض القوى على المصرف المركزي والهيئة الوطنية للنقط، ووقف توزيع العائدات المالية على الجماعات المؤدلجة الداعمة من حكومة الوفاق.

ومر هذا الانسجام في المواقف بين الجيش الليبي ومؤسسة البرلمان، هو التوافق الكبير بين المشير خليفة حفتر ومجلس النواب بقيادة عقيلة صالح الذي يدفع هو الآخر لفرض حل سياسي يقود البلاد إلى السلام وإنهاء أزمتها السياسية على قاعدة وطن يتسع للجميع ويكون غير مرتهن لأجندات أيديولوجية تدفع إلى مزيد إغراق ليبيا في دماء الميليشيات والجماعات الإرهابية.

وتفاعلت الجامعة العربية من جهتها مع التطورات الليبية، حيث دعا أحمد أبو الغيط الأمين العام للجامعة إلى وجوب الوقف الفوري للقوات الدائر في العاصمة الليبية طرابلس وعودة الأطراف الليبية إلى الانخراط في المسار السياسي الذي ترعاه الأمم المتحدة للتوصل إلى تسوية شاملة ودائمة للآزمة الليبية.

وتسببت المعارك بين الجانبين المستمرة للشهر السابع في سقوط نحو 1093 قتيلًا و5762 جريحاً بينهم مدنيون، فيما قارب عدد النازحين 120 الف شخص، بحسب وكالات الأمم المتحدة.

وكانت وزارة الخارجية في حكومة الوفاق الوطني الليبية قد احتجت رسمياً مطلع الشهر الجاري لمجلس الأمن الدولي على قصف الجيش الليبي لمطاري معيتيقة ومصراتة الدوليين، متهمه آياه بتلقي دعم خارجي.

وتتبادل قوات المشير خليفة حفتر وحكومة الوفاق الاتهامات باستخدام الطيران المسيّر في شن هجمات، كما تعلن إسقاط هذه النوية من الطائرات في معظم مدن ليبيا.

أما من الناحية السياسية، فإن الخطوة الجديدة التي يحققها الجيش الليبي تأتي أيضاً بالترام مع تواصل اتساق تصوراتته السياسية لحل الآزمة الليبية مع أعضاء مجلس النواب الليبي الذين اجتمعوا للمرة الثانية في القاهرة.

وناقش نحو 90 برلماناً الجمعة وفق ما أظهرته العديد من التقارير الإخبارية في القاهرة ملفات هامة على رأسها وجوب وقف انتشار العصابات المسلحة والحركات الإرهابية، والعمل على نزع سلاح جميع الميليشيات وحلها بالقوة أو بالتوافق، وتمكين الجيش من السيطرة على أراضي الدولة وحمايتها.

وكان البيان الختامي لاجتماع النواب الأول في القاهرة قد شدد على ضرورة التسوية الشاملة، وأن يكون حل الآزمة من خلال البرلمان كسلطة منتخبة،

والرئاسي لحكومة الوفاق في تودينة عبر صفحاتها على فيسبوك، حطام طائرة مشتعلة، مؤكدة أنها أسقطت في مصراتة بعد شنّها غارات جوية استهدفت مواقع مدنية. لكن قوات حفتر نفت إسقاط أي طائرة لها، وأكدت عودة جميع طائراتها إلى قواعدها بسلام.



أحمد المسماري غاراتنا دمّرت وأحرقّت صواريخ ونخائر مخزنة في مصراتة

وتأتي هذه التطورات الميدانية، لتؤكد وفق العديد من المراقبين للشأن الليبي، أن كل ما تروجه وتحاول تسويقه حكومة الوفاق للليبيين لم يعد محل أي مصداقية، خاصة أنها أكثر في الأسابيع الأخيرة من التقلص وتقديم شكوى للهيئات الأممية وفي مقدمتها مجلس الأمن مفادها أن الجيش الليبي يتلقى دعماً خارجياً.

ويشدد المراقبون على أن حكومة الوفاق، لم يعد أمامها الآن أي مجال لتوجيه اتهامات لخصمها السياسي أي الجيش الليبي بتلقي دعم خارجي في الوقت الذي أثبتت فيه الكثير من الوقائع الانزلاقات العنيفة، عكس توجهات التسعينات التي فتحت أبواب الحرب الأهلية في البلاد، توحى بأن مراجعات سياسية عميقة تجري داخل أحراب المعارضة الإسلامية في البلاد.

ويتمسك في المقابل، الرجل الثاني في جبهة الإنقاذ، برفض الخيارات

وضع تمكّن الجيش الوطني الليبي من تدمير منشآت دفاعات جوية تركية في مصراتة شرق العاصمة الليبية، حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج في موضع مخرج أمام الرأي العام الدولي، خاصة أن الأخيرة وجّهت في الأسابيع القليلة احتجاجاً رسمياً إلى مجلس الأمن تطالب فيه بوجود وقف الدعم الأجنبي للجيش الليبي وذلك في الوقت الذي تحاول فيه إخفاء حقيقة تلقيها دعماً عسكرياً متواصلاً من تركيا.

طرابلس - واصل الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، تضيق الخناق على الميليشيات الداعمة لحكومة الوفاق التي يقودها فايز السراج، وذلك بعد تمكنه الجمعة من تدمير أكبر مخزن يضم أسلحة دفاعية جوية تركية بمدينة مصراتة.

وقال اللواء أحمد المسماري الناطق الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، تضيق الخناق على الميليشيات الداعمة لحكومة الوفاق التي يقودها فايز السراج، وذلك بعد تمكنه الجمعة من تدمير أكبر مخزن يضم أسلحة دفاعية جوية تركية بمدينة مصراتة.

وأكد اللواء أحمد المسماري الناطق باسم القيادة العامة للجيش الليبي، في بيان عبر صفحته الرسمية على فيسبوك الجمعة، أن "القوات الجوية استهدفت منشآت تخزين معدات دفاعات جوية في مصراتة، تستخدم من قبل الميليشيات والجماعات الإرهابية، لتخزين معدات وأسلحة دفاع جوي تركية".

وأضاف "جمعت عن هذه الغارات انفجارات هائلة نتيجة تدمير واحتراق صواريخ ونخائر مخزنة في هذه المرافق".

كما حذر المسماري الجماعات والميليشيات المسلحة من محاولة تعرض أو تهديد أمن وسلامة قواتها المسلحة والمدنيين للخطر، من خلال استجواب أو استيراد أي نوع من أنواع الأسلحة أو الذخائر من الخارج.

وأكدت القوات التابعة لحكومة الوفاق الوطني تعرض مدينة مصراتة للكصف الجوي، معلنة إسقاط طائرة مسيرة لقوات حفتر.

وشنرت عملية "بركان الغضب" التي نفذها ميليشيات داعمة للمجلس

## انقسامات جبهة الإنقاذ تنهي أسطورة الأحزاب الإسلامية في الجزائر

صابر بلدي

العسكرية، عبر ما بات يعرف لدى الموالين لها بـ"الوفاة البادية"، نسبة لرمزية ثورة التحرير التي انطلقت في شهر نوفمبر، وعبد الحميد بن باديس، الذي تزعم التيار الإصلاحي خلال الحقبة الاستعمارية، وهو ما يوحى ببروز معالم حلف بين العسكر وقوى سياسية لا تمنع في ممارسة السياحة الأيديولوجية.

قيادات جبهة الإنقاذ تنقسم لأول مرة في تاريخ الحزب المحظور، بين داعم لخيارات المؤسسة العسكرية ومحاظ على خط معارضة السلطة

وأمام ترشح بن قريفة عن حركة البناء الوطني، وهو أحد المقربين من الراحل محفوظ نحاح، مؤسس حركة حماس الإخوانية، انضمت قيادات وأحزاب في حركة النهضة والإصلاح وحتى جبهة الجزائر الجديدة، إلى قطب سياسي قومي لا يزال يبحث عن مرشح له في الانتخابات الرئاسية، ويتخذ من خطاب دعم قيادة الجيش، ومعاداة العلمانية والمخارج الانتخابية اللازمة السياسية مبادئ أساسية له.

الاهلية الجزائرية أو العشرية السوداء في الجزائر عام 1992 عقب إلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 1991 في الجزائر.

ويتفادى إسلاميو جبهة الإنقاذ الخوض في المسائل التنظيمية داخل الحزب بدعوى قرار الحظر الساري منذ تسعينات القرن الماضي، ويتعللون بعدم منح أولوية لمناقشة المسائل الداخلية للحزب في ظل الأوضاع السياسية التي شهدها البلاد خلال الأشهر الأخيرة، لكن ذلك زاد من تعمق الخلافات العميقة التي أنهت أسطورة أكبر الأحزاب التي استحوذت على الانتخابات النيابية التي جرت في مطلع التسعينات.

ويرى متابعون أن وفاة عباس مدني الرجل الأول في الحزب شهر أفريل الماضي، أنهت حالة الإجماع الداخلي، وأن الخلافات باتت واضحة لدى الحلقات القيادية الحالية، لاسيما بين علي جدي وعلي بلحاج، خاصة حول التعاطي مع دور ونفوذ المؤسسة العسكرية في المشهد السياسي القائم، ولم تسمح المراجعات غير المعلنة في صفوف إسلاميي جبهة الإنقاذ بعد العشرية الدموية التي أدت إلى مقتل نحو ربع مليون جزائري بين 1990 و2000، بالحفاظ على الانسجام بين قيادات الحزب، فعلى بلحاج الذي تنازل عن تشده ومعاداته للتيارات السياسية والأيديولوجية الأخرى، وعلي جدي الذي صار مؤيداً لقيادة العسكر، صاراً

المطروحة من طرف السلطة، وما انفك يعرب عن دعمه للمعارضة وقوى الحراك الشعبي، ويشدد على ضرورة الاستجابة للمطالب السياسية المرفوعة منذ ثمانية أشهر، محاولاً في كل مرة اختراق التحفظ الأمني المضروب عليه بغية الالتحاق بصفوف المحتجين في العاصمة.

وجبهة الإنقاذ الإسلامية هي حزب جزائري سابق تم حله بقرار من السلطات الجزائرية في مارس 1992، وشاركت في الصراع المسلح بين النظام الجزائري وفصائل متعددة تتبنى أفكاراً موالية لها وللإسلام السياسي، وذلك خلال الحرب

ورغم تفادي الطرفين الخوض في مسألة الخلافات غير المسبوقة، لمنع تعدد الانشقاقات، إلا أن التصريحات التي أدلى بها القيادي علي جدي، بخصوص وقوفه إلى جانب توجهات المؤسسة العسكرية في تنظيم الانتخابات، وتنمين مواقفها الحامية للحراك الشعبي من الانزلاقات العنيفة، عكس توجهات التسعينات التي فتحت أبواب الحرب الأهلية في البلاد، توحى بأن مراجعات سياسية عميقة تجري داخل أحراب المعارضة الإسلامية في البلاد.

ويتمسك في المقابل، الرجل الثاني في جبهة الإنقاذ، برفض الخيارات



وفاة عباس مدني تنهي حالة الإجماع الداخلي